الأسماك .. هل مازالت مصدر غذاء للفقراء ؟

الاسماك .. أمازالت غذاء الفقراء ..؟ سؤال يتبادر الى الذهن كلما وقفنا امام انواعها المعروضة في الاسواق واسعارها التي بدت خارج نطاق قدراتنا الشرائية امر يمكن ان نتفقد معه تلك الصلة الحميمية التي ارتبطنا بها منذ ان عرفنا وجبات السمك الشهية .. وان كان حال سكان القرى النائيه يبدو مختلفاً عنا اذ لم نكن نعرف الاسماك ولا نستسيغها فكل ماوصلنا منها في تلك الازمنة هي المعلبات المعروفة بالساردين ليس الا وهذه كانت ايضاً خارج نطاق امكاناتنا .

الا اني لا اخفي ذلك التحول المفاجئ حين وجدت نفسي مشدوداً الى وجبات السمك بمجرد ان وجدت نفسي اسكن هذه المدينة الساحلية الجميلة .

استطلاع / عبدالقوي الاشول

اسعار خيالية في موسم الندرة وسوق تصديرية مفتوحة

عبث يطال بيئة الاسماك وأماكن تكأثرها

انقراض بعض الأنواع وغياب الحماية

علماً ان سكان الريف انفسهم اضحوا اليوم يعتمدون على هذه الوجبة عبر انواع الاسماك التي تصل قراهم النائيه وهو مازاد من حدة الطلب عليها وفاقم الامر حجم مايتم تصديره منها الى الخارج .. وهو ماجعلنا نكتوي بأسعارها المتقلبة ربما المفاجئة ربما لان الاهتمامات لاتأخذ بمبدأ السوق الداخلية اولاً .. حال يجعلنا باستمرار نشكو من الغلاء وربما يخشى اننا فقدنا معشر الفقراء واحداً من اهم مصادرنا الغذائية اما وجه الخوف الاخر فيكمن في ندرة بعض انواع والانقراض أخرى جراء حالات العبث التي تكبدت بحارنا بسببها .. خسائر كبيرة في انواع الاسماك .. حين بلغ الاعتداء على بيئتها واماكن تكأثرها .. واخذت الاطماع تحاصر هذه الثروة بفهم شديد من كل حدب وصوب .. وما السفن المتقرصة الا نموذجاً لما يجري .. بل ان سطوة هؤلاء بلغت حد الاعتداء على شباك الصيادين التقليديين المحليين ذات القوارب التي يعود اصحابها خالين الوفاض بعد رحلاتهم البحرية احلاً في اقتناص فرصة صيد مربحة .. عودة غير معهودة لكنها حقيقة مرة في الزمن الراهن ربما تتفاقم فتبدو شديدة مع الزمن نفقد معها واحداً من اهم مصادر غذائنا وتفقد شريحة الصيادين الواسعة اهم مصادر دخلها .

عدسة الزميل المخضرم في التصوير جان عبدالحميد .. استوقفتها حالة السوق اليوم وبعض انواع السمك المعروضة واسعارها الخيالية .

امر قاد البسطاء من الناس الى البحث عن الانواع التي كانت حتى وقت قريب غير مطلوبة لديهم .. والتي تجودبها احشاء البحر في مواسم معنية الا ان الامر الملفت ان تلك الانواع باتت مطلوبة على نطاق واسع الوضع الذي جعل اسعارها ايضاً مرتفعة .. مثل هذه الانذارات تبشر بما لايحمد عقباة اذا ماظل تجاهل الاهتمام بهذه الثروة وتجاهل طلبات السوق المحلية بمعنى ان تكون القاعدة تصدير الفائض او السعي لتطوير اعمال الاصطياد وتخصيص الجزء الاكبر منها صوب الاستهلاك الداخلي لابد من غير الممكن ان ينافس المستهلك المحلي الاسواق الخارجية مسلمه ينبغي عدم تجاوزها على اقل تقدير في مواسم الندرة كما هو الحال هذه الايام .

اما الجانب الاهم فيكمن في تنظيم عملية الاصطياد ، والاستفادة من تجارب غيرنا في هذا المضمار فمثل هذه الثروة تستحق قدراً من الاهتمامات والحس المسؤول الذي يحفظ لنا واحداً من اهم واغنى مصادرنا الغذائية على الاطلاق ولاننسى طبيعة الاشارات التي تاتي من محيطنا المائي والمنذرة بانقراض بعض الانواع .

جراء مالازم الوضع من تعامل غير منطقي ولا مسؤول مع هذه الثروة المتجددة .

اصطياد غير منظم وقرصنة فاضحة

إعلاميون يتحدثون عن دوافع الثأر

ضرورة تحرير الأجهزة المناط بها تحقيق العدالة في قضايا الثأر

مأرب/ محرم الحاج

كان الثأر في المجتمعات البدائية بمأرب يمثل نوعاً من الضمان لتحقيق أولى صور العدالة البدائية ووسيلة ضرورية في الماضي لدفاع الجماعة عن نفسها أو أخذ المظلوم حقه بيده، وخاصة حيث يسود الظلم ويختلط بسبب الفساد والفوضى، الحق بالباطل ومؤدى ذلك أن الثأر والانتقام في المجتمعات البدائية كان ضماناً للعدالة ووسيلة ضرورية في العهود الغابرة للدفاع، فهو ليس شراً في ذاته، لأن أي كائن اجتماعي ينشد الحياة والاستقرار، يضطر إلى اتخاذ رد فعل تجاه ما يهدد حياته وأمنه من أخطار وأضرار، أما الوصف الأخلاقي للثأر والانتقام فيتوقف على قصد من يباشرونه والوسائل التي يلجأون إليها في ذلك وقد أتاح الثأر –باعتباره حق دفاع شرعي يمارسه الفرد وعائلته – الفرصة لتنظيم قواعد المساءلة عن أنماط السلوك الضارة والمحظورة في تلك المجتمعات.

التقى عدداً من إعلاميي مأرب الذين تحدثوا بدورهم عن عوامل وأسباب ودوافع الثأر والصراع القبلي وهاكم الحصيلة:

الثأر تعبير عن الانتقام

بداية تحدث محمد الصالحي مدير تحرير (مأرب برس) قائلاً : على الرغم من أن الثأر هو تعبير عن الإرادة الفردية في الانتقام من الجاني أو من ذويه إلا أن الخطأ لا يكمن _ كقاعدة عامة _ في طلب الثأر والأخذ به من الجاني أو البادئ بالاعتداء ممن فتح بالقتل باب الانتقام وبدأ حلقات سلسلته المعيبة، بل أن هناك أسباباً وعوامل أخرى لا سبيل الى تجاهلها وأهم تلك العوامل.

مشيراً الى أن فساد بعض القائمين على شؤون العدالة ، وأدوات تطبيقه من أعضاء الأجهزة القضائية والتنفيذية؛ فهؤلاء يفترض فيهم أن تكون تصرفاتهم تعبيراً عن إرادة المشرع وتنفيذاً للقانون على نحو متطابق كلية أو غالباً معه، ولذلك فإنه عندما يعتري الفساد بعض هذه الأجهزة وينخر في ضمائر أفرادها وعلى الأخص القضاة منهم؛ مما يؤدي إلى تمسك أفراد القبائل بعاداتهم ، فإن المجني عليه أو ذويه أو من يمثلون مصالحه يشكون في إرادة أولئك ولا يثقون في أحكامهم وقراراتهم لاعتقادهم بأنهم، نتيجة التحيز غير المشروع بسبب الرشوة مثلاً، يكونون مجرد تعبير عن إرادة الجاني ومصالحه، وليسوا حراساً للشريعة والقانون أو ممثلين لهما.

تدني الوعي العام والشخصي

وأضاف علي القليسي –أمين عام لجنة الإعلام الرياضي بمأرب: إن من أهم أسباب ودوافع الثأر والصراع القبلي –من وجهة نظري– هو تدني الوعي العام والشخصي وعلى الأخص القانوني منه وهو مرتبط عادة بالمستوى الثقافي العام.

معتبراً أن نقص الوعي وفساده يجعل المجني عليه أو ولي دمه أو من يهمه أمره ومصلحته لا يرى في الخطأ الجنائي إلا شراً بذاته ولا ينظر إليه إلا من خلال علاقته بالمأثور منه ، وليس على ضوء الظروف المحيطة به وعبر العوامل المرتبطة به عامة وخاصة، بينما هذا هو السبب الكفيل بالحيلولة دون أن يتجاوز رد الفعل الحدود القانونية والشرعية، بل والمنطقية له فيولد من ثم خطأ آخر يقود بدوره إلى غيره من حلقات سلسلة الفعل وردود الفعل الخاطئة.

وذهب محمد الجداسي نائب مدير عام الإعلام تحدث قائلاً: يعد توفر إمكانية الانتقام كانتشار الأسلحة وانفتاح أبواب الدسائس والوشايات، وضعف قوة الضبط والربط لدى بعض ممثلي السلطات العامة وتداخل اختصاصات جهات الدولة وعدم مرونة ذوي الشأن في بعض الأحيان من أهم أسباب انتشار ظاهرة الثأر والصراع القبلي.

موضحاً أن ذلك هو ما قاد بعضاً من الباحثين الى التأكيد بأنه في حالة حدوث الإساءة أو الجناية بين الوحدات السياسية _ القبلية _ المختلفة وفي كل مستويات التنظيم الاجتماعي والسياسي الجماعي والفردي– فإن تحكيم العرف والاعتذار عن ذلك، وإبداء الاستعداد التام من قبل الوحدة السياسية التي ينتمي إليها الجاني لبذل التعويض الكامل ومعاقبة الجاني قد يحد من حدة النزاع ويمنع نشوب القتال بالإضافة الى تخفيف الجزاء ومقدار التعويض الذي يدفعه الجاني وأقرباؤه، متابعاً : أنه كثيراً ما لاحظنا أن الدولة تلجأ الى سلوك سبيل الحكم بواسطة العرف القبلي، بحيث يكون المحافظ أو من يمثله أو غيرهما من ممثلي الدولة المركزية هم الذين يرأسون لجان حل النزاعات المستعصية بين القبائل كجماعات أو أفراد، حيث يقتصر دور حاكم الشرع وقاضي القانون في مثل هذه الحالات– على رقم الأروش وأخذ الأيمان المحكوم بها على هؤلاء وأولئك في بعض الحالات والملاحظ هو أن دور القاضي يتنامى بتنامي دور الدولة وحضورها الفاعل في المناطق القبلية وتحول دورها من دور الجاني والقامع في نظر الكثيرين إلى دور الراعي، فتقدم الخدمات وترعى المصالح وتضمن العدالة والأمن للجميع.

مضيفاً :مع ذلك يلعب الوعي بضرورة هذا التغيير وتقنينه وتشريعه عن طريق الدولة وبمساعدتها الفاعلة، دوراً مهماً في اختصار الزمن للحد من النتائج السلبية التي تنجم عن حوادث الثأر ومآسيه في المدينة والريف.

وأردف الأخ ناصر الخولاني "مصدر تلفزيوني" قائلاً: إن من أهم أسباب انتشار الثأر والصراع القبلي هو عدم مراعاة الجانب الذاتي للفاعل مما يدفع للانتقام منه حتى ولو كان ذنبه يسيراً، وهذا ما يقود بدوره إلى اللجوء للتصالح على مضض للتحكيم والاحتكام لذوي الشأن خاصة في ظل غياب السلطة القانونية القوية وعدم تطبيق القواعد الشرعية والقانونية مما يؤدي الى إزهاق الروح في القتل والباعث عليه.

منوهاً الى ضرورة تحرير الأجهزة المناط بها تحقيق العدالة من الأهواء الخاصة والمصالح الذاتية، والمطامع الشخصية والسعي للكسب غير المشروع وكل ما من شأنه أن يصير العدالة تجارة ويميز الجزاءات بالطابع الانتقامي والأحكام بالحيف والقصور فيزداد التناقض بين الخطأ والصواب وينظر المحكوم عليه الى الحكم الصادر ضده على أنه متعمد به غير مشروع، لأن القاضي أصدره غير متجرد عن الهوى لصالح خصمه.

تخلف الأعراب في البيئة الصحراوية

بالإضافة الى تخلف الأعراب في البيئة الصحراوية القاحلة التي تتناءى فيها موارد الماء وتتحول فيها منابت الكلأ والمرعى مع تحول السحب في السماء مما أغراهم بالإمعان في الفرقة والاختلاف، كذلك تمسكهم بالثأر الذي كانوا يرون في الأخذ به شرفاً وفي تركه ضعفاً ومذلة.

وهو الأمر الذي دأبت الشريعة الإسلامية الغراء على مناوءته وإحلال قواعدها محله.

أما عيسى الحاج (مراسل صحفي) فيقول أن البعض الآخر يؤكد أن غرم أصحاب الدم يصبح غرمين، غرم القتيل وغرم المال، وذلك بسبب عدم سرعة البت القضائي في جرائم الثأر.

ومؤدى ذلك القول هو أن اللجوء إلى القضاء يعتبر مضيعة للدم والمال معاً، وخاصةً إذا كان الطرف القاتل يمتلك من الوجاهة والمال ما يساعده على تأخير صدور الحكم.. كما أنه قد يستطيع الإفلات من وجه العدالة، بل إنه قد يحكم ببراءته، أو بالدية مما يضطر أولياء الدم الأخذ ثأرهم من القاتل بأيديهم كما يؤدي إلى تعدد حلقات سلسلة القتل دونما نهاية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الموروث القبلي أو العشائري الذي يعتبر مجرد المطالبة بالدم عبر القضاء عاراً كبيراً، وأن الأخذ بالثأر من القاتل ومن غيره لابد أن يتم من قبل ورثة القتيل سواء من القاتل أو من أسرته أو عشيرته.. هذه العوامل والأسباب جميعها أدت إلى تفشي ظاهرة الثأر وسفك دم الأبرياء دون ردع أو زجر يذكر.

وأضاف محمود الخوابري محرر رياضي قائلا: يعد ضعف الوازع الديني وانتشار السلاح وعدم الالتزام بالشرع والقانون وغياب القيم والأخلاق الفاضلة والعادات القبلية الحميدة التي كانت موجودة من قبل، كنصرة المظلوم وعدم إيواء المجرمين، وجعل الطرقات والمساجد والأسواق والمدن مناطق ذات حرمة"هجر" وعدم قتل النساء والأطفال والشيوخ وغيرها من الأخلاق والعادات الحميدة التي كانت سائدة في الماضي.

يضاف إلى ذلك (بروز العصبية القبلية) والتي قد تكون في أحيان كثيرة بالباطل.. كذا عدم القبض علي الجناة في كثير من جرائم القتل وتراخي أجهزة الدولة المختصة في إقامة المساءلة " الدعوى" الجزائية ضدهم وايقاع العقوبات المقررة عليهم، كذا ظهور بعض معالم القصور الخطيرة في مهام ودور بعض الأجهزة التنفيذية والقضائية (من شرطة ونيابة ومحاكم) والتطويل في الإجراءات القضائية وحدوث بعض التدخلات في شؤون القضاء أثناء المحاكمة وبعد صدور الأحكام، معتبراً كل هذه العوامل وغيرها مما لم يرد ذكره أدى في كثير من الأحيان إلى سيادة الظلم وفقدان الثقة في أجهزة العدالة ومن ثم تفضيل الثار على اللجوء إلى القضاء.

وأخيراً فإن أسباب الثأر قد تكون تافهة وعلي سبيل المثال يُروى أن كلباً تسبب في سقوط أكثر من شخص قتيلاً.. وقد بدأت سلسلة الثأر بقيام أحد الأشخاص بقتل كلب كان قد عض ابنه، الأمر الذي دفع صاحب الكلب إلى توجيه عتاب عنيف للطرف الأول، ثم نشبت مشادات كلامية واشتباك بالأيدي؛ حيث تفاقمت الأمور إلى إطلاق النار، فإذا بضحية تسقط من أحد الأطراف فيثأر الطرف الآخر لقتيله ثم يستمر بعد ذلك مسلسل الثأر..!!!

جرائم القتل الناجمة عن الثأر

وقسم عفيف النجار (محرر صحفي) بعض جرائم القتل الناجمة عن الثأر إلى قسمين: القسم الأول: قتل ولي الدم قاتل مورثه ولا يعتبر البعض هذا ثأراً، وإنما يسميه البعض "افتئاتا"، أما القسم الثاني: قتل غير القاتل من قبل ولي الدم ثأراً لمورثة أو قتل القاتل من قبل شخص آخر غير وارث للقتيل وقد يكون من أسرة القتيل أو من قبيلته، وهذا وحده يعتبر في نظر البعض، ثأراً.

وقال : إننا إذا نظرنا إلى الثأر من منظور شرعي أو قانوني فإنه يتمثل في قتل ولي الدم أو أولياء الدم القاتل ثأراً لدم قتيلهم، وفي هذه الحالة يؤكد البعض أن ما يقوم به ولي الدم من قتل قاتل مورثه يتفق مع أحكام الشرع الإسلامي الحنيف عملاً بقوله تعالى:

ومن قتل مظلوماً، فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً.صدق الله العظيم

بل ويذهب هذا الفريق إلى القول بأن القانون يعاقب من يقوم بقتل القاتل ثأراً بالسجن لمدة ستة أشهر فقط أو إذا كان قتل القاتل قد تم دون محاكمة.

على أننا لو تأملنا حقيقة الواقع من خلال الإحصائيات الخاصة لجرائم القتل بباعث الثأر سنجد أن ضحايا الثأر، في العرف القبلي هم غالباً من غير الجناة وهؤلاء الضحايا لا ذنب لهم ولا يجوز قتل أحد منهم انتقاماً من قريب له تربطه به قرابة عائلية أو عشائرية، والمعلوم في مجال الثأر أن أحد ورثة القتيل الأول يقوم بقتل أحد أقارب القاتل أو أحد أفراد قبيلته تحت ما يسمي بالاستيفاء، والإجماع هو أن قتل غير القاتل جريمة يخضع فاعلها للمساءلة والعقاب سواء أكان القتيل الأخير مسلماً معصوم الدم أو سواه.

كما أن قتل القاتل لابد أن يكون بواسطة الدولة وليس عن طريق طالب الثأر، إذا أنه لا يجوز له إقامة العدالة بنفسه.

الثأر الجماعي والسياسي

ويختتم نبيل البركاني محرر صحفي الحديث بقوله: إن أخطر أنواع الثأر هو الثأر الجماعي وكذا الفردي منه الذي يكون عن سبق إصرار وترصد، وتخطيط وتدبير، بل وتحريض بغية غسل عار العدوان وليس لإرضاء الشعور الخاص.

وأضاف :صورة الانتقام والثأر السياسي عديدة منذ القدم، وحكاياته أشهر من نار على علم وأكثر من الهم على القلب كما يقال في التعبيرات الشعبية.

وفي الثأر الجماعي نرى اشتراك الجماعة او العشيرة كلها في الثأر للفرد منها أو المشمول بحمايتها.

الجمعية العامة للمستلزمات الزراعية

ادخال الاساليب العلمية الحديثة في الميكنة الزراعية

فريد محسن علي

شملت خدمات الجمعية العامة للمستلزمات الزراعية كافة محافظات الجمهورية ، وفقد وصلت خدماتها الى اكثر من (١٨٠) جمعية يزيد عدد اعضائها على (١٣٠) ألف عضو يقومون بزراعة تزيد على (٢٠٠) ألف هكتار .. ولمزيد من التعرف على نشاط الجمعية وانجازاتها وخططها تحدث الينا الاخ / محمد عائض النصيري رئيس الجمعية التعاونية العامة للمستلزمات قائلاً :

تهدف الجمعية الى المساهمة في تعزيز دور القطاع التعاوني في تنفيذ السياسة الزراعية للدولة من خلال توفير مستلزمات الانتاج الزراعي المختلفة بجودة افضل واسعار مناسبة ، وايضاً المساهمة في ادخال الاساليب العلمية الحديثة في الميكنة الزراعية والبذور المحسنة ومواد تحضيب وتحسين قوام التربة وتوفير المبيدات الاكثر اماناً للانسان والحيوان ذات الفعالية الجيدة على الافات الضارة بالمحاصيل الزراعية ، ومن اهدافها كذلك مساعدة الجمعيات الزراعية لتعزيز دورها في خدمة اعضائها لتوفير الظروف الجيدة لتمكينهم من تقديم عطاءات افضل وبما يخدم تحسين المستوى المعيشي لهم ، بالاضافة الى تقديم الخدمات وتوفير المستلزمات الزراعية المختلفة بالاستيراد المباشر وبيعها للجمعيات .. وتعتبر الجمعية احدى الركائز الهامة للاقتصاد الوطني ، ففي عام ٢٠٠٥م وزعت الجمعية (٩٠) حراثة بقيمة (٢,٥) مليار ريال منها (٦٠) حراثة مدعوم بتمويل من صندوق التشجيع الزراعي والسمكي .

إنشاء مصنع للأسمدة

لدينا مشاريع مستقبلية وتشمل خطة الجمعية مشروع المخازن المركزية في الحديدة ، وانشاء مصنع للأسمدة بالتعاون مع بعض الشركات العالمية وبعض الجمعيات الزراعية اليمنية وكذلك ادخال ورشات متحركة لصيانة واصلاح الآليات الزراعية خدمة للمزارع وغيرها من المشاريع .. ومهمة الجمعية الاساسية هي تمثيل الحركة التعاونية للمساهمة الفاعلة في التنمية الزراعية من خلال تلبية كافة احتياجات الجمعيات من وسائل الانتاج المختلفة (الآت ومعدات زراعية، مبيدات ، أسمدة ، بذور ومرشات) ذات جودة عالية ومن شركات ذات سمعة عالمية جيدة .

زيادة الانتاج

ويواصل الاخ النصيري حديثه : الجمعية حققت نمواً نسبياً في انجاز خطتها للعام الجاري وبما يقارب ٧٥٪ من الاعمال والمهام المتصلة بدراسة السوق والجدوي الاقتصادية لعمليات الاستيراد والتسويق ومعرفة احتياجات الجمعيات الزراعية والمزارعين على مستوى جميع المناطق في عموم المحافظات ، ومجمل الفعاليات التي شهدتها الجمعية خلال العام الجاري كان لها الاثر الكبير في رفع مستوى الاداء وتطويره وزيادة حصيلة الانتاج الزراعي من الثمار والحبوب والفواكه والخضروات ، الى جانب البذور والمبيدات .

مركز المعلومات

مركز المعلومات التابع للجمعية يقوم بدور فعّال في مجال رصد وتوثيق كافة البيانات والارقام الخاصة بجوانب الانتاج والتوزيع والتسويق الزراعي على مستوى جميع الفروع ووكلاء الجمعية بالمحافظات والمناطق ، وبما يمكن قيادة العمل التعاوني الزراعي في رصد كافة الجوانب المتصلة بمجالات الانتاج الزراعي كل في مجال اختصاصة ، ولدى ادارة الجمعية خطة لتدريب كوادرها تدريباً تخصيصاً في الداخل والخارج لرفع كفاءة العاملين وتحسين الاداء وتطوير العمل المستقبلي .

رئيس الجمعية :

بدعم وتشجيع فخامة الرئيس تواصل الجمعية تنفيذ السياسة الزراعية

قرض البنك الدولي

نطمح لتوسيع وتطوير نشاط الجمعية وبالاخص في المناطق المعتمدة على مياه الامطار ، حيث هناك مشروع قرض لتطوير وتنمية هذه المناطق من البنك الدولي بمبلغ (٣٦) مليون دولار يشمل تمويل مشاريع زراعية في خمس محافظات هي لحج ، الحديدة ، صنعاء ، حجة والمحويت والمشروع يهدف الى تطوير الانتاج الزراعي والحيواني في هذه المحافظات وتتولى الجمعية تمويل مستلزمات الانتاج الزراعي والحيواني والتسويق في (٢٢) مديرية نائية في هذه المحافظات ،بالاضافة الى اقامة مراكز للتوزيع والارشاد ومخازن تسويق .

هل تتعرض الفواكه والخضروات للرش ؟

يجيب الاخ رئيس الجمعية بأن المبيدات السامة عادة مايتم رشها على شجرة القات ، اما الخضروات والفواكه ذات الانتاج اليمني لاتتعرض للرش على الاطلاق وندحض كل الشائعات التي تروج لتشوية سمعة منتوجاتنا اليمنية ، وكثير من الناس لديهم فكرة بأن المنتوج اليمني يُرش بالمبيدات وهذه فكرة خاطئة ، ويتم الرش لبعض المنتجات التي في حاجة الى عملية الرش ، من خلال مبيد ليس سماً.

زيادة الانتاج الزراعي

وبصدد ذلك اوضح الاخ / محمد عائض ان اوساط زراعية واقتصادية في عدد من محافظات الجمهورية توقعت ان ينمو الانتاج الزراعي من محاصيل الحبوب للموسم الحالي ٢٠٠٥م بنسبة كبيرة عن انتاجية العام المنصرم ٢٠٠٤م ويمكن ان تصل الى ٣٠٠٪ خاصة في المناطق المعتمدة على مياه الامطار ، ويعود ارتفاع انتاجية هذا الموسم الى الامطار الغزيره التي من الله بها على مختلف انحاء البلاد ، حيث استمرت بالهطول طوال موسم زراعة تلك المحاصيل ، كما بلغ انتاج اليمن من الحبوب العام الماضي ٢٠٠٤م اكثر من (٤٤٧) ألفاً و(٢٨٠) طناً شملت القمح والذرة الشامية والذرة البيضاء والرضة والبقوليات والشعير زرعت على مساحة تزيد عن (٧١٩) ألف هكتار في معظم المحافظات ، كما بلغ قيمة انتاج الحبوب اكثر من ٢٨,٩ مليار ريال والحمدلله توفر الامطار هذا العام اعطت نتائج ايجابية على مستوى الانتاج مما يؤكد ان الارض الزراعية خصبة ويمكنها مضاعفة الانتاج وبلاشك زيادة الانتاج في اصناف الحبوب سيؤدي الى خفض الفجوة الغذائية لبلادنا بنسبة قد تصل الى ٢٥٪ من الفجوة القائمة حالياً والتي تبلغ ٩٣٪ والتي يتم التعويض عنها بالاستيراد ومن الخارج .

ادخال ورشات متحركة لصيانة الآلات الزراعية

(36) مليون دولار قرض لتنمية المناطق المطرية من البنك الدولي

تمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي في (22) مديرية نائية